

Distr.: Limited
24 October 2013
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا

خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة

الرابع المعني بأقل البلدان نموا

فيجي*: مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرتهما الجمعية العامة في القرار ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

وإذ تعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢٠/٦٧ و ٢٢١/٦٧ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠١٣ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية المنبثقة عن المناسبة الخاصة المنظمة لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير المعنون "حالة أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٣" الذي أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٣) وعن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا^(٤)؛

٢ - تعرب عن القلق للتحديات الكبيرة التي تواجهها حاليا أقل البلدان نموا، بعد مرور عقد من الزمن على ما شهدته من نمو اقتصادي مطرد كان موضع ترحيب، في المحافظة على نموها الاقتصادي ولأن نمو اقتصاداتها يقدر بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، أي أقل بكثير من نسبة ٧ في المائة في السنة المنشودة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٢)؛

٣ - تعرب عن القلق من أن ما يترتب على الأزمة الاقتصادية والمالية من آثار حتى الآن يستدعي توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل بناء قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٤ - تعرب عن قلقها من تغير المناخ باعتباره أحد أشد التحديات الماثلة أمام أقل البلدان نموا التي تعاني بشكل خاص من قلة المناعة من آثاره السلبية وتطالها فعلا آثاره على

(٣) A/68/88-E/2013/81 و Corr.1.

(٤) A/68/217.

نحو متزايد، ومنها الجفاف المزمّن والطواهر المناخية الشديدة وارتفاع مستوى البحار والتحات الساحلي وزيادة حموضة المحيطات، مما يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٥ - **تهيب** بأقل البلدان نمواً وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ على نحو كامل وفعال، بطريقة منسقة متسقة عاجلة، الالتزامات التي تمّ التعهد بها في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي القدرة الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة؛ وحشد الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات؛ والحكم الرشيد على المستويات كافة، وتهيب في هذا الصدد بالشركاء في التنمية كفالة تعزيز الدعم الموضوعي والفني المقدم إلى أقل البلدان نمواً وتقديمه لها على نحو موجه يمكن التنبؤ به، وتدعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مؤسسات بریتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى أن تقوم بذلك؛

٦ - **تهيب** بأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية أن يسخروا المزيد من الموارد، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والإقراض المتعدد الأطراف، لبناء القدرات الإنتاجية، وتشجعهم في هذا الصدد على إعطاء الأولوية لتوسيع إمكانات استفادة النساء والشباب والفقراء من عوامل الإنتاج، مثل المهارات المؤهلة للتوظيف والتمويل والتكنولوجيا والأراضي؛

٧ - **تؤكد** أنه ينبغي أن تحظى أقل البلدان نمواً باهتمام خاص على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) من أجل كفالة بلوغ هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ المحدد في برنامج عمل اسطنبول؛

٨ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعين بعد مراكز اتصال خاصة أو وحدات تنظيمية في هياكل أماناتها إلى أن تفعل ذلك من أجل كفالة التنسيق والرصد المتسق لتنفيذ برنامج العمل على مستوى الوكالات؛

٩ - **تهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقاً من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب الذي يعدّ تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛

١٠ - تدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

١١ - تعرب عن القلق لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٢ في المائة بالقيم الحقيقية في عام ٢٠١١ ولما تشير إليه التقديرات الأولية من حدوث مزيد من الانخفاض في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، وتلاحظ في الوقت نفسه أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً وتؤدي دوراً هاماً في تنميتها وأنه تم إحراز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، وتؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

١٢ - تشير إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل اسطنبول بأن تستعرض البلدان المانحة في عام ٢٠١٥ التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبأن تنظر في مواصلة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يقوم بتيسير الاستعراض بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات المعنية، بما فيها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

١٣ - تعرب عن قلقها الشديد لكون حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً آخذة في التناقص، وتدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى إلى العمل على تحديد مخصصاتها لأقل البلدان نمواً في نسبة لا تقل عن ٦٠ في المائة من الموارد؛

١٤ - ترحب بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وتحسين نوعيتها، وتؤكد ضرورة تحسين نوعية المعونة عن طريق تعزيز تولى السلطات الوطنية زمام الأمور والاتساق والتوافق وإمكانية التنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج؛

١٥ - تؤكد ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي رصد حالة ديون أقل البلدان نمواً بيقظة وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نمواً لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء؛

١٦ - تعترف مع التقدير بأن عدة بلدان ومجموعات بلدان تنفذ فعلاً مبدأ وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، وتدعو الأعضاء من البلدان المتقدمة النمو التي لم تنح بعد وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها في أقل البلدان نمواً كافة إلى أسواقها بشكل دائم دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص والأعضاء من البلدان النامية التي أعلنت أن بإمكانها القيام بذلك، إلى أن تفعل ذلك بما يكفل الاستقرار والأمن وقابلية التنبؤ وفقاً للأحكام ذات الصلة من إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمده منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك كفالة تبسيط قواعد المنشأ التفضيلية السارية على الواردات من أقل البلدان نمواً وشفافيتها وقابلية التنبؤ بها، وإسهامها في تيسير وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص؛

١٧ - تكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وفقاً للولاية الواردة في الفقرة ٤٧ من إعلان هونغ كونغ الوزاري، وتهيب بالأعضاء من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية التي أعلنت على قدرتها كفالة تنفيذ الالتزامات القائمة تجاه أقل البلدان نمواً وتفعيلها في الوقت المناسب على نحو فعال وبشكل دائم أن تفعل ذلك، ومنها مثلاً الالتزام بإتاحة وصول جميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً كافة إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، وتدعو بقوة إلى التوصل في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بالي، إندونيسيا، إلى توافق للآراء بشأن حزمة لأقل البلدان نمواً تشمل مسائل التنمية الرئيسية التي تهم أقل البلدان نمواً، ولا سيما مسائل تعزيز وصول المنتجات إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، وتبسيط قواعد المنشأ التفضيلية وضمان شفافيته وقابلية التنبؤ بها، وتفعيل إعفاء لفائدة الخدمات، والقطن، وتهيب أيضاً بالدول الأعضاء كفالة عائد تنمية ذي شأن لأقل البلدان نمواً في جميع ميادين التفاوض الأخرى؛

١٨ - تؤكد ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية عن الوفاء بما تعهدوا به من التزامات في إطار برنامج عمل اسطنبول، وتطلب إلى

الأمين العام أن يقدم تقريراً عن متابعة الفقرة ١٤٥ من برنامج عمل اسطنبول المتعلقة بالتدابير المتخذة لكفالة المساءلة المتبادلة؛

١٩ - تؤكد أيضاً ضرورة إيلاء اهتمام خاص لقضايا أقل البلدان نمواً وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

٢٠ - تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نمواً في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبياديين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول؛

٢١ - تعرب عن قلقها لأن الكثير من أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية لم يتحقق بعد، وإن كانت أقل البلدان نمواً حققت قدراً من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يعطي أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٢ - تعيد تأكيد الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٥) بمساعدة أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، وتعيد أيضاً تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وإدماج مجالاته ذات الأولوية بالكامل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والعمليات الجارية الأخرى ذات الصلة بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢٣ - تقرر أن تنظر على النحو المناسب في الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها تنمية البنى الأساسية وهياكل الطاقة بسرعة، في العمليات المخصصة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٤ - تقرر أيضاً إنشاء بنك للتكنولوجيا برعاية الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد:

(أ) ترحب بالعرض السخي الذي قدمته تركيا لاستضافة بنك التكنولوجيا وتقرر أن تقبل العرض؛

(٥) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(ب) تطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق للخبراء يتألف من البلد المضيف وأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل وضع توصيات عن هيكل بنك التكنولوجيا ووظائفه وآلية إدارته وتمويله وترتيبات توفير الموظفين له، فضلاً عن مراكزه الإقليمية المحتملة في أقل البلدان نمواً، على أن يقوم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بتقديم الدعم له بأعمال الأمانة، وإحالة تقرير الفريق إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين لتنظر فيه من أجل تفعيل بنك التكنولوجيا في عام ٢٠١٥؛

(ج) تدعو الشركاء في التنمية إلى تقديم الدعم اللازم لبنك التكنولوجيا من أجل إنشائه وتشغيله الفعلي الدائم؛

٢٥ - **تلاحظ مع التقدير** إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نمواً عن اعترافها بلوغ مرحلة الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الخروج والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق؛

٢٦ - **تسلم** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً المضطلع بها في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقديم دعم منسق تنسيقاً جيداً لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢٧ - **تلاحظ العمل** الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً بقيادة مكتب الممثل السامي، وتجدد دعوها الأمين العام إلى دمج هذا العمل على النحو المناسب في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لضمان التنسيق والرصد اللازمين لتنفيذ برامج العمل على نطاق المنظومة، وتدعو الأمين العام، بصفتها رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كبنود دائم في جدول أعمال المجلس، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢٨ - **تلاحظ مع التقدير** قيام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإصدار

مبادئ توجيهية عملية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل متابعة برنامج عمل اسطنبول على الصعيد القطري، وتدعو الأمين العام إلى كفالة قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين برصد تنفيذ المبادئ التوجيهية باستمرار؛

٢٩ - **تهيب** بالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعماً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلين لأقل البلدان نموا في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المحافل الأخرى المعنية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٣٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا.